28 May 2004
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)
بشأن ليبيريا

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، وتشرف بأن تشير إلى مذكرتها SCA/1/04 (01) التي طلبت فيها تقديم تقرير عن التدابير التي اتخذتها كوستاريكا تنفيذاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على نظام ليبيريا. وفي هذا الصدد، تشرف البعثة الدائمة بأن تبلغ بما يلي:

١ - إن كوستاريكا لا تقيم علاقات تجارية مع ليبيريا. وفي السنة الماضية، لم تسجل أي معاملات تجارية مع هذا البلد فيما يتعلق بالماس ومنتجات الخشب. وفي هذا الصدد، ترد طيه مذكرة من السيدة فيفيان كامبوس سونيغا، مستشارة وحدة المراقبة والتجارة والاستثمار في وزارة التجارة الخارجية لكوستاريكا، تشهد فيها بأنه لم تسجل في السنة الماضية أي معاملة تجارية مع هذا البلد*.

٢ - ولم تمنح كوستاريكا أي رخصة لبيع الأسلحة إلى ليبيريا ولم تقدم أي مساعدة عسكرية إلى أي مجموعة مسلحة في هذا البلد. كما لم تمر عبر كوستاريكا أي أسلحة نحو هذا البلد. وفي هذا الصدد، ترد طيه شهادة من الرائد إيريك كاروليكى كاروليكى، المدير العام للتسليح في وزارة الأمن العام بكوستاريكا*.

* النص متاح في ملفات الأمانة العامة.



٣ - وفيما يتعلق بقائمة الأشخاص المرتبطين بنظام تشارلز تايلر والمشمولين بحظر السفر، تتعين الإشارة إلى أنه يُطلب من جميع مواطني ليبيريا تأشيرة للدخول إلى كوستاريكا. كما أن المديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب بوزارة داخلية كوستاريكا، التي هي الجهاز المكلف بالترخيص. بمنح تلك التأشيرات، قد أدرجت في قاعدة البيانات الإلكترونية المتعلقة بالأشخاص الذين يمنع عليهم الحصول على تأشيرة الدخول أسماء الأشخاص المرتبطين بنظام تايلر الواردة في قائمة مجلس الأمن. وإذا طلب أحد الأشخاص المرتبطين بنظام تايلر تأشيرة دخول لزيارة كوستاريكا، فإنه طلبه سيرفض.

٤ - وليس لحكومة كوستاريكا تمثيل دبلوماسي ولا قنصلي في ليبيريا.

٥ - وتحرص وزارة خارجية كوستاريكا على أن تتقيد كوستاريكا تقيدا تاما بأحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بليبيريا وهي مستعدة للتدخل لدى السلطات الوطنية المختصة لضمان استمرار احترام تلك التدابير.

٦ - ومجمل القول، إن حكومة كوستاريكا تتقيد تقيدا تاما بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن وفقا للقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا.